

NBK Wealth in The News

Private Markets for
Individual Investors
Opportunities and Risks

16 Mar 2026



«الوطني للثروات»: تفتح باب الأسواق الخاصة أمام الأفراد وتمنحهم وصولاً أوسع إلى الاستثمارات البديلة

الصناديق شبه السائلة توسّع فرص المستثمرين

■ نمو متسارع للصناديق مع توقعات بإدارة 4.4 تريليونات دولار بحلول 2029 | ■ سيولة دورية وحد أدنى أقل للاستثمار يعززان جاذبية المنتج لمديري الثروات



5 نقاط رئيسية

01 الصناديق شبه السائلة توسّع وصول المستثمرين الأفراد إلى الأسواق الخاصة

02 توفر تجربة استثمارية أسهل عبر سيولة دورية وخفض الحد الأدنى للاستثمار

03 من المهم إدراك حدود السيولة وطبيعة التقييمات التقديرية

04 اختيار مدير الاستثمار عامل حاسم نظراً لتفاوت الأداء

05 تعد هذه الصناديق مكملة للاستثمارات في الأسواق العامة وليست بديلاً عنها



أفاد تقرير «قيادة الفكر» الصادر عن مجموعة الوطني للثروات، بأن الاستثمار في الأسواق الخاصة كان تاريخياً متاحاً للمستثمرين المؤسسين والأفراد ذوي الثروات الضخمة Ultra HNWI. إلا أن ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى هذه الفئة من الاستثمارات، ما أتاحها لشريحة أوسع من المستثمرين

وأوضح التقرير أن الصناديق شبه السائلة توفر التعرض لأصول غير سائلة مع إنحاذة مستوى محدود ولكن دوري من السيولة، إذ تسمح عادة بعمليات استرداد تصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها «أخضراء» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادة ضمن دورات استثمارية تمتد بين 10 و15 عاماً. وأشار التقرير إلى أنه يمكن للمستثمرين الاختيار في هذه الصناديق في أي وقت، حيث يتم توفير رأس المال فوراً، وغالباً ما يعاد استثمار التوزيعات تلقائياً، مما يجعلها تجمع بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو سريع
وأوضح التقرير أن صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة شهدت نمواً سريعاً، خصوصاً في قطاع إدارة الثروات الخاصة، إذ تشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة نحو 4.4 تريليونات دولار ضمن هذه الصناديق بحلول عام 2029. وأضاف أن هذا التوسع يعكس تحولاً هيكلياً في الأسواق ففي حين اعتمد

النظر إليها كجزء من مخصصات الأصول غير السائلة في المحفظة حيث تمثل مكملة للأسواق العامة وليست بديلاً عنها.

الخاصة ضمن التخصصات الاستراتيجية للمحافظ الاستثمارية بدلاً من اعتبارها استثماراً مستقلاً.

انخفاض حواجز الدخول
وأكد التقرير أن صناديق الأسواق الخاصة التقليدية تتطلب عادة حداً أدنى للاستثمار يتراوح بين مليون و5 ملايين دولار، وهو ما حدّ تاريخياً من المشاركة على المستثمرين المؤسسين والأفراد ذوي الملاءة العالية جداً. أما الصناديق شبه السائلة فيتراوح الحد الأدنى للاستثمار فيها عادة بين 10 آلاف و50 ألف دولار، ما يجعل الأسواق الخاصة متاحة لشريحة أوسع من المستثمرين. ونتيجة هذه الحدود الدنيا للمستثمرين الحاليين والمستثمرين توزع استثماراتهم عبر استراتيجيات ومديري استثمار مختلفين، بما يسمح بإدماج الأسواق

ان عمليات الاسترداد قد تُقَدَّر في فترات ضغوط السوق.

مرونة أكبر
وذكر التقرير أن صناديق الأسواق الخاصة التقليدية تتطلب التزام المستثمرين برأس المال مقدماً، ثم تصويبه تدريجياً عبر طلبات تمتد لسنوات، وهو ما يفرض تحديات في إدارة السيولة. أما الصناديق شبه السائلة فتسمح بالانكشاف مرة واحدة مع توفير رأس المال فوراً، مما يقلل للمستثمرين ومديري الثروات، كما تساعد هذه الصناديق في تجاوز ظاهرة «مخني» المرتبطة باستثمارات الأسواق الخاصة التقليدية، حيث تكون العوائد ضعيفة في السنوات الأولى ففي الصناديق شبه السائلة يتم الاستثمار منذ البداية في محفظة متنوعة، مما يتيح مسار عوائد أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة.

السيولة وهيكل المنتج
ولفت التقرير إلى أن الأسواق الخاصة بطبيعتها غير سائلة، بينما توفر الصناديق شبه السائلة اليات استرداد مشروطة وتسمح بمخفم الصناديق بطلبات استرداد ربع سنوية عادة بما يصل إلى 5% من صافي قيمة الأصول، مما يوفر قدرًا من المرونة لتلبية احتياجات السيولة أو إعادة موازنة المحافظ، رغم

المدير وجودة سجله التاريخي.

أضف التقرير أن هذه الصناديق أكثر ملاءمة للمستثمرين ذوي الألق الاستثماري المعتد لسنوات عدة، وينبغي

«الوطني للثروات»... تقارير قيادة الفكر

الأسواق الخاصة للمستثمرين الأفراد... الفرص والمخاطر



الحماية الجزئية من التضخم، ويجب أن يأخذ حجم التخصيص في الاعتبار قيود السيولة، وتعد الصناديق التي تشبه السائلة مناسبة بشكل أكبر للمستثمرين ذوي الألق الاستثماري الممتد لعدة سنوات، وينبغي النظر إليها كجزء من مخصصات المحافظ غير السائلة في الأسواق العامة وليست بديلاً عنها.

عوامل المخاطر وأختيار مدير الاستثمار

ينبغي على المستثمرين استيعاب المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذه الفئة من الصناديق، فالصناديق التي تشبه السائلة تمنح المستثمرين مستوى معيناً من السيولة رغم أن استثماراتها تركز في أصول غير سائلة بطبيعتها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطابق السيولة ويجعل البات الاسترداد مشروطة وغير مضمونة بالكامل، كما أن تقييم الأصول الخاصة يعتمد غالباً على تقديرات داخلية، ويتم تحديده بوتيرة أقل مقارنةً بالأصول المتداولة في الأسواق العامة مما قد يقلل من تلبية التقييمات الظاهرة دون أن يحد من المخاطر الاقتصادية الفعلية.

وأخيراً، يعد اختيار مدير الاستثمار عنصراً حاسماً، حيث يمكن أن تباين النتائج بصورة كبيرة باختلاف مستوى خبرة مدير الاستثمار وجودة سجله التاريخي.

الخلاصات الرئيسية

- تشكل الصناديق التي تشبه السائلة خطوة متقدمة في توسيع إمكانية وصول

البات استرداد مشروطة وتسمح معظم الصناديق بطلبات الاسترداد ربع السنوية، عادة ما تكون محددة بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق في كل ربع سنة ويوفر ذلك مرونة لتلبية احتياجات التدفقات النقدية أو إعادة موازنة المحافظ أو التعامل مع أحداث الحياة المختلفة، إلا أن السيولة تظل مشروطة، وقد يتم تقييدها خلال فترات ضغوط السوق.

انخفاض حواجز الدخول والتخصيص الاستراتيجي

عادةً ما تتخطى صناديق الأسواق الخاصة التقليدية حداً أدنى للاستثمار، يتراوح بين 1 و5 ملايين دولار أو أكثر، وهو ما حد تاريخياً من المشاركة على الأفراد الملاءة العالية جداً والمستثمرين المؤسساتين أما الصناديق التي تشبه السائلة فعادةً ما يكون الحد الأدنى للاستثمار فيها بين 10,000 و50,000 دولار، مما يجعل الأسواق الخاصة متاحة لشريحة أوسع من المستثمرين.

توفر الحدود الدنيا المنخفضة منصة أكثر مرونة للمستثمرين الماليين والمستثمرين، تمكنهم من توزيع استثماراتهم عبر استراتيجيات متعددة ومديري استثمار متنوعين وفترات استثمار متباينة، الأمر الذي يسمح بإدماج الأسواق الخاصة ضمن التخصيصات الاستراتيجية للمحافظ الاستثمارية بدلاً من اعتبارها استثمارات مستقلة.

دمجها في المحافظ الاستثمارية وتخصيص الأصول

عند تطبيقها بشكل مدروس، يمكن للصناديق التي تشبه السائلة أن تؤدي أدواراً مختلفة داخل المحفظة الاستثمارية.

- الائتمان الخاص يعزز توليد الدخل.
- الأسهم الخاصة توفر التنوع ومصادر عوائد مختلفة مقارنةً بالأسهم المدرجة في الأسواق العامة.
- البنية التحتية الأساسية توفر تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع قدر من

محافظهم للأسواق الخاصة بقلبت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن، ومع سعي مديري الثروات إلى تنويع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق التي تشبه السائلة كحل عملي يمكن المستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.

لماذا تجذب الصناديق التي تشبه السائلة المستثمرين ذوي الملاءة العالية؟

تتمتع صناديق الأسواق الخاصة التقليدية بإلزام المستثمرين بالالتزام برأس المال مقدماً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة. أما الصناديق التي تشبه السائلة فتقدم نهجاً أكثر مرونة؛ إذ يكتب المستثمر مرة واحدة فقط، ويؤمل استثماره فوراً، مما يلغي الحاجة لإدارة التدفقات النقدية على مدى طويل ويخفف الأعباء الإدارية. ونتيجة لذلك، تعد هذه الصناديق خياراً أكثر جاذبية لكل من العملاء ومديري الثروات.

وتسهم هذه الصناديق أيضاً في معالجة إحدى السمات المألوفة في استثمارات الأسواق الخاصة التقليدية والمعروفة بـ«مخني ل»، حيث تكون العوائد عادةً ضعيفة في السنوات الأولى نتيجة الفترة التي يُعاد فيها توظيف رأس المال.

المصدر: تقرير أبحاث pitchbook
أما الصناديق التي تشبه السائلة فتتفادى هذا النمط من خلال الاستثمار منذ البداية في محفظة واسعة ومتنوعة مما يتيح تحقيق مسار عوائد أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة، كما أن إعادة استثمار العوائد تلقائياً بمرور الوقت يعزز تأثير التراكم ويقوي فرص النمو طويل الأجل.

هيكل المنتج وطبيعة السيولة تتميز الأسواق الخاصة بطبيعتها غير السائلة، بينما تقدم الصناديق التي تشبه السائلة

طوال عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسساتيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWIs)، غير أن هذا الواقع بدأ يتهدد تحولاً ملحوظاً؛ إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة التي تشبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار، مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

تعريف صناديق الأسواق الخاصة التي تشبه السائلة

توفر الصناديق التي تشبه السائلة التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكن دوري من السيولة، حيث تسمح عادةً بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق «دايمية» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادةً ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاماً، وتشمل فترات استثمار تمتد لعدة سنوات.

في الصناديق التي تشبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار التوزيعات تلقائياً، وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والجسامة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق التي تشبه السائلة

شهدت صناديق الأسواق الخاصة التي تشبه السائلة نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة، وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4.4 تريليونات دولار ضمن الصناديق التي تشبه السائلة بحلول عام 2029.

ويكسب هذا التوسع تحولاً هيكلياً واسعاً بالأسواق، في الوقت الذي أعاد المستثمرون المؤسساتيون تخصيص 20% إلى 40% من



بيان إخلاء المسؤولية

توسع يعكس تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق خلال الفترة المقبلة

«الوطني للثروات»: 4,4 تريليونات دولار الأصول المدارة لصناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة بحلول 2029

الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.

المستثمرون ذوو الملاة العالية

وذكرت الوطني للثروات أن صناديق الأسواق الخاصة التقليدية تتسم بإلزام المستثمرين بالالتزام برأس المال مقمداً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة.

بالتفاصيل على موقع «الأنبا» الإلكتروني
www.alanba.com.kw

وأوضح التقرير أن هذا التوسع يعكس تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق، في الوقت الذي اعتاد المستثمرون المؤسسيون تخصيص 720 إلى 740 من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. وأضاف أنه مع سعي مديري الثروات إلى تنويع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكن المستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز

التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق شبه السائلة

وأشار تقرير الوطني للثروات إلى أن صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة شهدت نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة، وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4,4 تريليونات دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029.



للتطلاع
على بيان إخلاء
المسؤولية



مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين. وأوضح التقرير أن الصناديق شبه السائلة توفر التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكنه دوري من السيولة، حيث تسمح عادة بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 75٪ من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي.

وفي الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار

تتناول تقرير صادر عن مجموعة الوطني للثروات، بعنوان قيادة الفكر، الأسواق الخاصة للمستثمرين الأفراد من حيث الفرص والمخاطر، حيث أشار التقرير إلى أنه طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أسهل للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI).

وأضاف أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً، إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار،

«الوطني للثروات»: إدارة 4.4 تريليون دولار تدار في الصناديق شبه السائلة بحلول 2029

الأسواق الخاصة متاحة
لشريحة أوسع من المستثمرين
منصة أكثر مرونة

وتوسيع استثماراتهم عبر
إستراتيجيات متعددة ومديري
استثمار متنوعين وفترات
استثمار متباينة. الأمر
الخاصة ضمن التخصصات
الإستراتيجية للمحافظ
الاستثمارية بدلاً من اعتبارها
استثمارات مستقلة.
وأشار التقرير إلى أن
التخطيط بشكل مدروس،
يمكن للصناديق شبه السائلة
من أن تؤدي أدواراً مختلفة
داخل المحفظة الإستثمارية.

كما يلي:
● الاستثمار الخاص يعزز
توليد الدخل.
● الأسهم الخاصة توفر
التنويع ومصادر عوائد
مختلفة مقارنة بالأسهم
الدرجة في الأسواق العامة.
● البنية التحتية الأساسية
توفر تدفقات نقدية مستقرة
ويمكن التنبؤ بها مع قدر من
الحماية الجزيئية من التضخم.
● ونفت إلى أن حجم
التخصص يجب أن يأخذ في
الاعتبار قيود السيولة. وتعد
الصناديق شبه السائلة مناسبة
الشكل الأكبر للمستثمرين ذوي
الأفق الإستثماري الممتد لعدة
سنوات. وينبغي النظر إليها
كجزء من مخصصات الأصول
غير السائلة في المحفظة. وهي
متمثلة للأسواق العامة وليست
بديلاً عنها.

عوامل المخاطر
ونبه التقرير المستثمرين
بان عليهم استيعاب المخاطر
الرئيسية المرتبطة بهذه الفئة
من الصناديق. فالصناديق
شبه السائلة تمنح المستثمرين
مستوى معيناً من السيولة.
رغم أن استثماراتها تتركز في
أصول غير سائلة بطبيعتها،
الأمر الذي يؤدي إلى عدم
تطابق في السيولة ويجعل
البيات الأسترداد مشروطة وغير
مضمونة بالكامل. كما أن تقييم
الأصول الخاصة يعتمد غالباً
على تقديرات داخلية ويتم
تحديثه بوتيرة أقل مقارنة
بالأصول المتداولة في الأسواق
العامة. ما قد يقلل من تقلبات
التقييمات الظاهرة دون أن
يحد من المخاطر الاقتصادية
الغلبية.
وأخيراً، يُعد اختيار مدير
الاستثمار عنصراً حاسماً،
حيث يمكن أن تتباين النتائج
بصورة كبيرة باختلاف
مستوى خبرة مدير الاستثمار
وجودة سجله التاريخي

وتسهم هذه الصناديق
أيضاً في معالجة إحدى
السمات المألوفة في استثمارات
الأسواق الخاصة التقليدية،
والعروفة بـ «مخني ل» حيث
تكون العوائد عادةً ضعيفة في
السنوات الأولى نتيجة الفترة
التي يُعاد فيها توظيف رأس
المال.
أما الصناديق شبه السائلة،
فتتغذى هذا النمط من خلال
الاستثمار منذ البداية في
محفظة واسعة ومتنوعة، مما
يتيح تحقيق مسار عوائد أكثر
توازناً واستقراراً في المراحل
المتأخرة. كما أن إعادة استثمار
العوائد تلقائياً بمرور الوقت
يعزز تأثير التراكم ويقيي
فرص النمو طويل الأجل.

ربيع سنوي
ولاحظ التقرير أن الأسواق
الخاصة تتميز بطبيعتها غير
السائلة، بينما تقدم الصناديق
شبه السائلة البيات استرداد
مشروطة وتسمح لمعظم
الصناديق بطلبات الأسترداد
ربع السنوية، وعادة ما تكون
محددة بما يصل إلى 5% من
صافي قيمة أصول الصندوق
في كل ربع سنة. ويوفر ذلك
مرونة لتلبية احتياجات
التدفقات النقدية أو إعادة
موازنة المحافظ أو التعامل مع
أحداث الحياة المختلفة. إلا أن
السيولة تظل مشروطة وقد يتم
تقييدها خلال فترات ضغط
السوق.

انخفاض الحواجز
وأشار إلى أن صناديق
الأسواق الخاصة التقليدية
عادة ما تتطلب حداً أدنى
لاستثمار يتراوح بين مليون
و5 ملايين دولار أو أكثر. وهو
ما حدّ تاريخياً من المشاركة
على الأفراد الملاءة العالية.
جداً والمستثمرين المؤسسين.
أما الصناديق شبه السائلة
فعادة ما يكون الحد الأدنى
لاستثمار فيها بين 10 آلاف
و50 ألف دولار، ما يجعل



اعتبر أحدث تقرير لسلسلة
قيادة الفكر من «الوطني
للثروات» أنه طيلة عقود
من الزمن كان الاستثمار
في الأسواق الخاصة متاحاً
بشكل أساسي للمستثمرين
المؤسسين والأفراد ذوي
الثروات الخفيفة (Ultra
HNWI). غير أن هذا الواقع
بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً؛ إذ
أسهم ظهور صناديق الأسواق
الخاصة شبه السائلة خلال
العقد الماضي، في توسيع نطاق
إتاحة الاستثمار، ما جعل
الاستثمار في الأسواق الخاصة
أكثر قابلية للوصول إلى
شريحة أوسع من المستثمرين.

تعريف الصناديق
وذكر التقرير أن الصناديق
شبه السائلة توفر التعرض
لأسواق غير سائلة مع إتاحة
مستوى محدود، ولكن دوري،
من السيولة، حيث تسمح
عادة بعمليات الأسترداد بما
يصل إلى 5% من صافي قيمة
أصول الصندوق بشكل ربع
سنوي. وغالباً ما توصف هذه
الصناديق بأنها صناديق
«داخلة» (Evergreen) لأنها لا
تتملك تاريخ انتهاء محدد،
بخلاف صناديق الأسهم
الخاصة التقليدية، التي تعمل
عادة ضمن دورات استثمارية
تتراوح بين 10 و15 عاماً،
وتشمل فترات استثمار تمتد
لسنوات عدة.

وأشار التقرير إلى أن
الصناديق شبه السائلة
تمكن المستثمرين للاختيار
في أي وقت ويتم توظيف
رأس المال فوراً، كما يتم غالباً
إعادة استثمار التوزيعات
تلقائياً. وبذلك، يجمع هذه
الصناديق بين الخصائص
الإقتصادية للأسواق الخاصة
واليساطة التشغيلية
المشابهة لصناديق الاستثمار
المشتركة.

نمو الصناديق
ونكر أن صناديق الأسواق
الخاصة شبه السائلة شهدت
نموً سريعاً، خصوصاً ضمن
شريحة إدارة الثروات الخاصة.
وتشير التقديرات إلى أنه سيتم
إدارة ما يقارب 4.4 تريليون
دولار ضمن الصناديق شبه
السائلة بحلول 2029. (المصدر:
تقرير أبحاث Pitchbook)
وأخيراً، إن هذا التوسع
يعكس تحولاً هيكلياً واسعاً
في الأسواق، في وقت اعتاد
فيه المستثمرون المؤسسون
تخصيص 20 إلى 40% من
محافظهم للأسواق الخاصة.
بقيت إمكانية وصول
المستثمرين الأفراد إليها
محدودة عبر الزمن. ومع سعي
مديري الثروات إلى تنويع
الحافظ الإستثمارية والبحث
عن مصادر جديدة للعائد،

5 خلاصات رئيسية

- 1 - الصناديق شبه السائلة خطوة متقدمة في توسيع إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إلى الأسواق الخاصة.
- 2 - توفر الصناديق تجربة استثمارية أكثر سهولة من خلال: إلغاء طلبات رأس المال، وتوفير سيولة دورية، وخفض الحد الأدنى المطلوب للاستثمار.
- 3 - مهم أن يدرك المستثمرون حدود السيولة وطبيعة التقييمات التقديرية التي تعتمد عليها هذه الصناديق.
- 4 - اختيار مدير الاستثمار يعد عاملاً حاسماً نظراً للتفاوت الكبير في الأداء.
- 5 - الصناديق شبه السائلة مكملة للاستثمارات في الأسواق العامة، ولا تُعد بديلاً عنها بالكامل. كما أنها توفر مستوى أعلى من الإتاحة، مقارنة بالصناديق الخاصة التقليدية الموجهة للمؤسسات.

يصل حجمها إلى 4,4 تريليون دولار بحلول 2029

"الوطني للثروات": لماذا تجذب الصناديق شبه السائلة المستثمرين ذوي الملاءة العالية

العوائد عادةً ضعيفة في السنوات الأولى نتيجة الفترة التي يُعاد فيها توظيف رأس المال،* المصدر، تقرير أبحاث pitchbook
أما الصناديق شبه السائلة، فتتفادى هذا النمط من خلال الاستثمار منذ البداية في محفظة واسعة ومتنوعة، مما يتيح تحقيق مسار عوائد أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة. كما أن إعادة استثمار العوائد تلقائياً بمرور الوقت يعزز تأثير التراكم ويقي فرص النمو طويل الأجل.
وتتميز الأسواق الخاصة بطبيعتها غير السائلة، بينما تقدم الصناديق شبه السائلة آليات استرداد مشروطة. وتسمح معظم الصناديق بطلبات الاسترداد ربع السنوية، وعادة ما تكون محددة بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق في كل ربع سنة. ويوفر ذلك مرونة لتلبية احتياجات التدفقات النقدية أو إعادة موازنة المحافظ أو التعامل مع أحداث الحياة المختلفة، إلا أن السيولة تظل مشروطة وقد يتم تقييدها خلال فترات ضغوط السوق.

وعادةً ما تتطلب صناديق الأسواق الخاصة التقليدية حداً أدنى للاستثمار يتراوح بين 1 و5 ملايين دولار أو أكثر، وهو ما حدّ تاريخياً من المشاركة على الأفراد الملاءة العالية جداً والمستثمرين المؤسساتيين. أما الصناديق شبه السائلة فعادةً ما يكون الحد الأدنى للاستثمار فيها بين 10,000 و50,000 دولار، مما يجعل الأسواق الخاصة متاحة لشريحة أوسع من المستثمرين. وتوفر الحدود الدنيا المنخفضة منصة أكثر مرونة للمستثمرين الماليين والمستثمرين، تمكنهم من توزيع استثماراتهم عبر استراتيجيات متعددة ومديري استثمار متنوعين وفتحات استثمار متباينة، الأمر الذي يسمح بإدماج الأسواق الخاصة ضمن التخصيصات الاستراتيجية للمحافظ الاستثمارية بدلاً من اعتبارها استثمارات مستقلة.

بيان إخلاء المسؤولية

تم الحصول على المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير أو استخلاصها من مصادر تعتقد شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك.ع ("NBKW") أنها موثوقة دون التحقق بشكل مستقل من دقتها أو اكتمالها. وتعتقد شركة الوطني للاستثمار أن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير دقيقة وكاملة



الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.

أهم عوامل الجذب

وتساءل التقرير لماذا تجذب الصناديق شبه السائلة المستثمرين ذوي الملاءة العالية؟
تتسم صناديق الأسواق الخاصة التقليدية بإلزام المستثمرين بالالتزام برأس المال مقدماً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة. أما الصناديق شبه السائلة، فتقدم نهجاً أكثر مرونة؛ إذ يكتب المستثمر مرة واحدة فقط، ويُموّل استثماره فوراً، مما يلغي الحاجة لإدارة التدفقات النقدية على مدى طويل ويخفف الأعباء الإدارية. ونتيجة لذلك، تُعد هذه الصناديق خياراً أكثر جاذبية لكل من الملاءة ومديري الثروات. وتسهل هذه الصناديق أيضاً في معالجة إحدى السمات المألوفة في استثمارات الأسواق الخاصة التقليدية، والمعروفة بـ "مخني آ"، حيث تكون

كشفت الوطني للثروات في أحدث تقاريره حول قيادة الفكر أن الاستثمار في الأسواق الخاصة كان متناحراً خلال عقود بشكل أساسي للمستثمرين المؤسساتيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI). غير أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً؛ إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

وتوفر الصناديق شبه السائلة التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكن دوري من السيولة، حيث تسمح عادةً بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق "دائمة" (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدداً، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادةً ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاماً، وتشمل فترات استثمار تمتد لعدة سنوات.

في الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الأكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق شبه السائلة

شهدت صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4,4 تريليون دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029. *

ويعكس هذا التوسع تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق. في الوقت الذي اعتاد فيه المستثمرون المؤسساتيون تخصيص 20% إلى 40% من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. ومع سعي مديري الثروات إلى تنوع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكن للمستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز

الخلاصات الرئيسية للصناديق شبه السائلة

- 1- تشكل الصناديق شبه السائلة خطوة متقدمة في توسيع إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إلى الأسواق الخاصة.
- 2- توفر هذه الصناديق تجربة استثمارية أكثر سهولة من خلال: إلغاء طلبات رأس المال، وتوفير سيولة دورية، وخفض الحد الأدنى المطلوب للاستثمار.
- 3- من المهم أن يدرك المستثمرون حدود السيولة وطبيعة التقييمات التقديرية التي تعتمد عليها هذه الصناديق.
- 4- يعد اختيار مدير الاستثمار عاملاً مهماً نظراً للتفاوت الكبير في الأداء.
- 5- تعد الصناديق شبه السائلة مكملة لاستثمارات في الأسواق العامة ولا تُعد بديلاً عنها بالكامل، كما أنها توفر مستوى أعلى من الإلتصاف مقارنةً بالصناديق الخاصة التقليدية الموجهة للمؤسسات.

الصناديق شبه السائلة خطوة توسع إمكانية وصول المستثمرين الأفراد

«الوطني للثروات»: الاستثمار في الأسواق الخاصة لم يعد حكراً على المؤسسات

صناديق الـ «Evergreen».. بساطة تشغيلية تلغي تعقيدات طلبات رأس المال

قال تقرير «الوطني للثروات» طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI)، غير أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً؛ إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة، وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4.4 تريليون دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029. * ويعكس هذا التوسع تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق. في الوقت الذي اعتاد فيه المستثمرون المؤسسيون تخصيص 20% إلى 40% من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. ومع سعي مديري الثروات إلى تنوع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكن للمستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز والبيع المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.

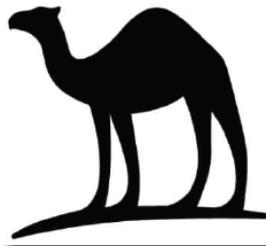
تعريف صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة

توفر الصناديق شبه السائلة التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكن دوري من السيولة، حيث تسمح عادةً بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما تصف هذه الصناديق بأنها صناديق «داائمة» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادةً ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاماً، وتشمل فترات استثمار تمتد لعدة سنوات.

في الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق شبه السائلة

شهدت صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة نمواً سريعاً، خصوصاً



NBK
Wealth

خطوة متقدمة ومستوى أعلى من الإتاحة

- تشكل الصناديق شبه السائلة خطوة متقدمة وطبيعية التقييمات التقديرية التي تعتمد عليها هذه في توسيع إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إلى الصناديق.
- بعد اختيار مدير الاستثمار عاملاً حاسماً نظراً للأسواق الخاصة.
- توفر هذه الصناديق تجربة استثمارية أكثر للفتاوى الكبرى في الأداء.
- تعد الصناديق شبه السائلة مكملة للاستثمارات سيولة دورية، وخفض الحد الأدنى المطلوب في الأسواق العامة ولا تُعد بديلاً عنها بالكامل، كما للاستثمار.
- من المهم أن يدرك المستثمرون حدود السيولة الخاصة التقليدية الموجهة للمؤسسات.

غير السائلة، بينما تقدم الصناديق شبه السائلة آليات استرداد مشروطة. وتسمح معظم الصناديق بطلبات الاسترداد ربع السنوية، وعادة ما تكون محددة بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق في كل ربع سنة. ويوفر ذلك مرونة لتلبية احتياجات التدفقات النقدية أو إعادة موازنة المحافظ أو التعامل مع أحداث الحياة المختلفة، إلا أن السيولة تظل مشروطة وقد يتم تقييدها خلال فترات ضغوط السوق.

عادةً ما تتطلب صناديق الأسواق الخاصة التقليدية حداً أدنى للاستثمار يتراوح بين 1 و5 ملايين دولار أو أكثر، وهو ما حدّ تاريخياً من المشاركة على الأفراد الملاءة العالية جداً والمستثمرين

والمعروفة بـ«محنى ل»، حيث تكون العوائد عادةً ضعيفة في السنوات الأولى نتيجة الفترة التي يعاد فيها توظيف رأس المال.

*المصدر: تقرير أبحاث pitchbook البداية في محفظة واسعة ومتنوعة، هذا النمط من خلال الاستثمار منذ الصناديق شبه السائلة، فتتفادى البداية في محفظة واسعة ومتنوعة، مما يتيح تحقيق مسار أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة. كما أن إعادة استثمار العوائد تلقائياً بمرور الوقت يعزز تأثير التراكم ويقوي فرص النمو طويل الأجل.

تتمتع صناديق الأسواق الخاصة التقليدية بإلزام المستثمرين بالالتزام برأس المال مقدماً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة. أما الصناديق شبه السائلة، فتقدم نهجاً أكثر مرونة؛ إذ يكتب المستثمر مرة واحدة فقط، ويسوّل استثماره فوراً، مما يلغي الحاجة لإدارة التدفقات النقدية على مدى طويل ويخفف الأعباء الإدارية. ونتيجة لذلك، تُعد هذه الصناديق خياراً أكثر جاذبية لكل من العملاء ومديري الثروات.

هيكل المنتج وطبيعة السيولة

تتميز الأسواق الخاصة بطبيعتها

مختلفة داخل المحفظة الاستثمارية:

- الالتئام الخاص يعزز توليد الدخل.
- الأسمه الخاصة توفر التنوع ومصادر عوائد مختلفة مقارنة بالأسمه المدرجة في الأسواق العامة.
- البنية التحتية الأساسية توفر تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع قدر من الحماية الجزئية من التضخم.

ويجب أن يأخذ حجم التخصيص في الاعتبار قيود السيولة، وتُعد الصناديق شبه السائلة مناسبة بشكل أكبر للمستثمرين ذوي الأفق الاستثماري الممتد لعدة سنوات، وينبغي النظر إليها كجزء من مخصصات الأصول غير السائلة في المحفظة، وهي مكملة للأسواق العامة وليست بديلاً عنها.

عوامل المخاطر واختيار مدير الاستثمار

ينبغي على المستثمرين استيعاب المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذه الفئة من الصناديق. فالصناديق شبه السائلة تمنح المستثمرين مستوى معيناً من السيولة، رغم أن استثماراتها تتركز في أصول غير سائلة بطبيعتها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطابق في السيولة ويجعل آليات الاسترداد مشروطة وغير مضمونة بالكامل. كما أن تقييم الأصول الخاصة يعتمد غالباً على تقديرات داخلية ويتم تحديده بدرجة أقل مقارنة بالأسواق المتداولة في الأسواق العامة، مما قد يقلل من ثقلات التقييمات الظاهرة دون أن يحّد من المخاطر الاقتصادية الفعلية.

وأخيراً، يُعد اختيار مدير الاستثمار عنصراً حاسماً، حيث يمكن أن تتباين النتائج بصورة كبيرة باختلاف مستوى خبرة مدير الاستثمار وجودة سجله التاريخي.

NBK Wealth Thought Leadership

Private markets for individual investors: Opportunities and risks

KUWAIT: For decades, private markets were primarily accessible to institutional investors and ultra-high-net-worth individuals (UHN-WIs). That landscape is now changing. Over the past decade, the introduction of semi-liquid private market funds has emerged, making private markets more accessible to a broader range of investors.

Semi-liquid private markets fund definition

Semi-liquid funds provide exposure to illiquid markets while offering limited but periodic liquidity, typically allowing redemptions of up to 5 percent of the fund's net asset value per quarter. These funds are often described as "evergreen" funds because they do not have a fixed end date, unlike traditional private market funds, which typically operate on 10-15-year cycles, including multi-year investment periods. In semi-liquid funds, investors can subscribe at any time, capital is deployed immediately, and distributions are often reinvested automatically. In effect, these funds combine the economic characteristics of private markets with the operational simplicity of a mutual fund-like experience.

Growth of semi-liquid funds

Semi-liquid private market funds have seen rapid growth, particularly within the private wealth segment. It is estimated that \$4.4 trillion will be managed in semi-liquid funds by 2029. This expansion reflects a broader structural shift. Institutional investors have long allocated 20-40 percent of their portfolios to private markets, while individual investors have historically had limited access. As wealth managers increasingly prioritize diversification and seek new return drivers, semi-liquid funds have become a key access point, bridging the gap between traditional private market lockups and the liquidity needs of individual investors.

Why semi-liquid funds appeal to high net-worth investors

Traditional private market funds require investors to commit capital upfront, with gradual funding through capital calls over several years. This approach can complicate liquidity planning and requires ongoing monitoring. Semi-liquid funds streamline this process: investors subscribe once and fund their investments immedi-



ately. This eliminates the need for ongoing cash-flow management and simplifies administration, a major advantage for wealth clients and advisors.

They also help address a common feature of traditional private market investments: the "J-curve" where returns are often modest in the early years while capital is being deployed, and fees are paid before investments have matured. Semi-liquid funds, by contrast, invest into a broadly diversified portfolio from the outset. This can lead to a more balanced, smoother early return profile. Furthermore, automatic reinvestment of proceeds over time enhances compounding and long-term growth.

Product structure and liquidity profile

Private markets are inherently illiquid; semi-liquid funds introduce conditional redemption mechanisms. Most funds allow quarterly redemption requests, typically capped at 5 percent of net asset value per quarter. This provides flexibility for cash-flow needs, portfolio rebalancing, or life events, but liquidity is conditional and may be restricted during periods of market stress.

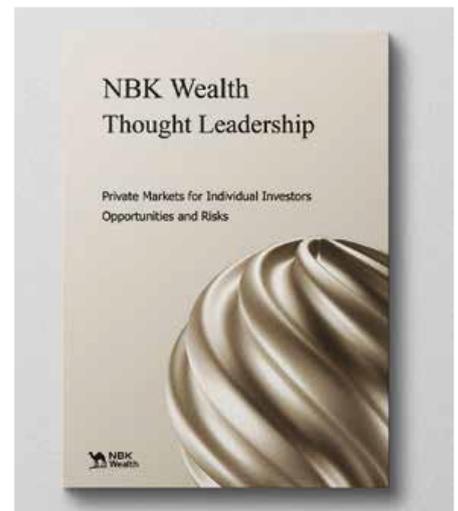
Lower entry barriers and strategic allocation

Traditional private market funds typically require minimum investments of \$1-5 million or more, a threshold that has historically limited participation to ultra-high-net-worth individuals and institutional investors. Semi-liquid funds often have minimum investments of \$10,000-50,000, making private markets accessible to a broader group of investors. Lower minimums allow advisors and investors to diversify across strategies, managers, and vintages, and integrating private markets into strategic portfolio allocations rather than treating them as ad hoc investments.

Portfolio integration & allocation

When thoughtfully implemented, semi-liquid funds can serve distinct roles in a portfolio:

- Private Credit enhances income generation.
- Private Equity provides diversification and differentiated return drivers relative to public equities.
- Core Infrastructure delivers stable, predictable cash flows with partial inflation protection.



Allocation sizing must account for liquidity constraints. Semi-liquid funds are best suited for investors with a multi-year time horizon and should be considered part of a portfolio's "illiquidity bucket." They are complements to public markets, not substitutes.

Risk factors and manager selection

Investors should be aware of key risks. Semi-liquid funds offer liquidity to investors while investing in illiquid assets, this creates a liquidity mismatch, and therefore redemption mechanisms are conditional and not guaranteed. Valuations of private assets are subjective and updated less frequently than public market prices, smoothing volatility without removing underlying economic risk. Finally, manager selection is critical as outcomes vary widely depending on the investment manager's quality and track record.

Key takeaways

- Semi-liquid funds represent a significant evolution in providing individual investors with access to private markets.
- They simplify participation by removing capital calls, offering periodic liquidity and lowering minimum investment thresholds.
- Investors must fully understand liquidity constraints and valuation subjectivity inherent in these funds.
- Manager selection is critical due to the wide dispersion in performance.
- Semi-liquid funds complement, rather than replace, public market allocations, offering a more accessible alternative to institutional private market investments.

Private markets for individual investors opportunities & risks

By NBK Wealth

For decades, private markets were primarily accessible to institutional investors and ultra-high-net-worth individuals (UHNWIs). That landscape is now changing. Over the past decade, the introduction of semi-liquid private market funds has emerged, making private markets more accessible to a broader range of investors.

Semi-Liquid Private Markets Fund Definition

Semi-liquid funds provide exposure to illiquid markets while offering limited but periodic liquidity, typically allowing redemptions of up to 5% of the fund's net asset value per quarter. These funds are often described as "evergreen" funds because they do not have a fixed end date, unlike traditional private market funds, which typically operate on 10–15-year cycles, including multi-year investment periods.

In semi-liquid funds, investors can subscribe at any time, capital is deployed immediately, and distributions are often reinvested automatically. In effect, these funds combine the economic characteristics of private markets with the operational simplicity of a mutual fund-like experience.

Growth of Semi-Liquid Funds

Semi-liquid private market funds have seen rapid growth, particularly within the private wealth segment. It is estimated that \$4.4 trillion will be managed in semi-liquid funds by 2029.

This expansion reflects a broader structural shift. Institutional investors have long allocated 20–40% of their portfolios to private markets, while individual investors have historically had limited access. As wealth managers increasingly prioritize diversification and seek new return drivers, semi-liquid funds have



become a key access point, bridging the gap between traditional private market lockups and the liquidity needs of individual investors.

Why Semi-Liquid Funds Appeal to High-Net-Worth Investors

Traditional private market funds require investors to commit capital upfront, with gradual funding through capital calls over several years. This approach can complicate liquidity planning and requires ongoing monitoring. Semi-liquid funds streamline this process: investors subscribe once and fund their investments immediately. This eliminates the need for ongoing cash-flow management and simplifies administration, a major advantage for wealth clients and advisors.

They also help address a common feature of traditional private market investments: the "J-curve" where returns are often modest in the early years while capital is being deployed, and fees are paid before investments have matured. Semi-liquid funds, by contrast, invest into a broadly diversified portfolio from the outset. This can lead to a more balanced, smoother early return profile. Furthermore, automatic reinvestment of proceeds over time enhances compounding and long-term growth.

Product Structure and Liquidity Profile

Private markets are inherently illiquid; semi-liquid funds introduce conditional redemption mechanisms. Most funds allow quarterly



redemption requests, typically capped at 5% of net asset value per quarter. This provides flexibility for cash-flow needs, portfolio rebalancing, or life events, but liquidity is conditional and may be restricted during periods of market stress.

Lower Entry Barriers and Strategic Allocation

Traditional private market funds typically require minimum investments of \$1–5 million or more, a threshold that has historically limited participation to ultra-high-net-worth individuals and institutional investors. Semi-liquid funds often have minimum investments of \$10,000–50,000, making private markets accessible to a broader group of investors.

Lower minimums allow advisors and investors to diversify across strategies, managers, and vintages, and integrating private markets into strategic portfolio allocations rather than treating them as ad hoc investments.

Portfolio Integration & Allocation

When thoughtfully implemented, semi-liquid funds can serve distinct roles in a portfolio:

- Private Credit enhances income generation.

- Private Equity provides diversification and differentiated return drivers relative to public equities.

- Core Infrastructure delivers stable, predictable cash flows with partial inflation protection.

Allocation sizing must account for liquidity constraints. Semi-liquid funds are best suited for investors with a multi-year time horizon and should be considered part of a portfolio's "illiquidity bucket." They are complements to public markets, not substitutes.

Risk Factors and Manager Selection

Investors should be aware of key risks. Semi-liquid funds offer liquidity to investors while investing in illiquid assets, this creates a liquidity mismatch, and therefore redemption mechanisms are conditional and not guaranteed. Valuations of private assets are subjective and updated less frequently than public market prices, smoothing volatility without removing underlying economic risk. Finally, manager selection is critical as outcomes vary widely depending on the investment manager's quality and track record.

Key Takeaways

- Semi-liquid funds represent a significant evolution in providing individual investors with access to private markets.

- They simplify participation by removing capital calls, offering periodic liquidity and lowering minimum investment thresholds.

- Investors must fully understand liquidity constraints and valuation subjectivity inherent in these funds.

- Manager selection is critical due to the wide dispersion in performance.

- Semi-liquid funds complement, rather than replace, public market allocations, offering a more accessible alternative to institutional private market investments.

Regional Coverage

16 Mar 2026





«الوطني للثروات»: 4.4 تريليونات دولار الأصول المدارة لصناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة بحلول 2029

تناول تقرير صادر عن مجموعة الوطني للثروات، بعنوان قيادة الفكر، الأسواق الخاصة للمستثمرين الأفراد من حيث الفرص والمخاطر، حيث أشار التقرير إلى أنه طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحا بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI).

وأضاف أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولا ملحوظا، إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار، مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

وأوضح التقرير أن الصناديق شبه السائلة توفر التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكنه دوري من السيولة، حيث تسمح عادة بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي.

وغالبا ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق «دائمة» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادة ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاما، وتشمل فترات استثمار تمتد لعدة سنوات.

وفي الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فورا، كما يتم غالبا إعادة استثمار التوزيعات تلقائيا. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق شبه السائلة

وأشار تقرير الوطني للثروات إلى أن صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة شهدت نموا سريعا، خصوصا ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة، وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4.4 تريليونات دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029.

وأوضح التقرير أن هذا التوسع يعكس تحولا هيكليا واسعا في الأسواق، في الوقت الذي



«الوطني للثروات»: إدارة 4.4 تريليون دولار تدار في الصناديق شبه السائلة بحلول 2029

15 مارس، 2026 / admin

اعتبر أحدث تقرير لسلسلة قيادة الفكر من «الوطني للثروات»، أنه طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI). غير أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً؛ إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة، خلال العقد الماضي، في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار، ما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

تعريف الصناديق

وذكر التقرير أن الصناديق شبه السائلة توفر التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكن دوري، من السيولة، حيث تسمح عادةً بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق «دائمة» (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية، التي تعمل عادةً ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاماً، وتشمل فترات استثمار تمتد لسنوات عدة.

وأشار التقرير إلى أن الصناديق شبه السائلة، تمكن المستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق

وذكر أن صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة، شهدت نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4.4 تريليون دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول 2029. (المصدر: تقرير أبحاث pitchbook).

واعتبر أن هذا التوسع يعكس تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق. في وقت اعتاد فيه المستثمرون المؤسسون تخصيص 20 إلى 40% من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. ومع سعي مديري الثروات إلى تنويع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكّن المستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.